نشرة صندوق النقد الدولي

الأزمة المالية العالمية

الصندوق يصرح بأن العالم يواجه مفترق طرق في مسار الأزمة عند انعقاد قمة مجموعة العشرين

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
٢٧ مارس ٢٠٠٩

- تنقية القطاع المالي تعتبر من الأولويات القصوى
- ينبغي أن تستمر الدفعة التنشيطية وصولا إلى عام ٢٠١٠ للحفاظ على تعافي الاقتصاد
- المدير العام يأمل أن تتحقق زيادة كبيرة في موارد الصندوق

صرح السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن زعماء مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة الذين يلتقون في قمة لندن المقرر عقدها الأسبوع القادم يقفون أمام مفترق طرق في مسار الأزمة الاقتصادية العالمية، مع وجود فرصة لدفع عجلة الانتعاش في العام القادم إذا اتخذوا الإجراءات الصحيحة.

في مؤتمر مرئي مع الصحفيين في لندن وباريس وواشنطن، حدد السيد ستراوس-كان خمسة مواضيع أساسية يود الصندوق أن يرى تقدما بصددها أثناء مؤتمر القمة، إلى جانب التقدم في بحث كيفية تحسين التنظيم الذي يستند إليه النظام المالي العالمي المتصدع، من أجل التصدي للهبوط الاقتصادي الراهن الذي يعد الأسوأ منذ ستين عاما.

- ***تنقية القطاع المالي:*** ذكر السيد ستراوس-كان إن تنقية الميزانيات العمومية لدى البنوك ودفع عجلة القطاع المالي من جديد هما عنصران حاسمان في إنعاش النمو العالمي. "وتستطيع البلدان تحقيق ذلك بطرق شتى، ولكن عليها أن تحققه، وأن تحققه الآن."
- ***ضمان استمرار الدفعة التنشيطية في العام القادم:*** قال السيد ستراوس-كان إن حكومات العالم أحسنت صنعا بإعلان خطط لتقديم دفعة تنشيطية للاقتصاد تتيح مواجهة الهبوط الحالي وإيجاد وظائف للعمالة. ولكن ما تحتاج إليه حاليا هو العمل على ضمان استمرار هذه الجهود في عام ٢٠١٠.
- ***مساعدة الأسواق الصاعدة المتضررة من الأزمة:*** رغم أن الأزمة لم تنشأ في الأسواق الصاعدة، فإن انهيار تمويل التجارة ونضوب التدفقات الرأسمالية يواصل الإضرار إلحاق الضرر بكثير من الأسواق الصاعدة. ويحتاج صندوق النقد الدولي إلى موارد كافية لمساعدة الأسواق الصاعدة في درء هذه المخاطر وإلا فسوف تنهار اقتصاداتها مُحْدِثَة تأثيرا مدمرا على الاقتصادات المتقدمة ومفضية إلى تفاقم الأزمة.

- ***المعونة للبلدان منخفضة الدخل:*** يزداد تأثير تباطؤ النمو العالمي على بعض البلدان الأكثر فقرا في العالمي، مع استمرار الهبوط الحاد في الصادرات وكأنها "تسقط من منحدر شاهق" وانخفاض أسعار السلع الأولية وتدفقات المعونة. وقال السيد ستراوس-كان إنه يرغب في ضمان مضاعفة الإقراض الذي يقدمه الصندوق بشروط ميسرة للبلدان منخفضة الدخل بغية حمايتها من الأزمة.
- ***إعطاء دفعة لموارد الصندوق:*** يأمل الصندوق في زيادة موارده المتاحة للإقراض بمقدار الضِعْف على الأقل حتى تصل إلى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار أمريكي فيصبح بذلك مستعدا لإنقاذ البلدان التي تلحق بها الأزمة وقادرا على بث الثقة في امتلاكه الأموال اللازمة أثناءها. وفي هذا السياق، قدمت اليابان بالفعل ١٠٠ مليار دولار أمريكي إضافية بينما تعهد الاتحاد الأوروبي بمبلغ ٧٥ مليار يورو.

اجتماع حاسم

صرح السيد ستراوس-كان بأنه من المهم للغاية أن يتوصل زعماء مجموعة العشرين إلى اتفاق في اجتماع لندن المقرر عقده في الثاني من إبريل القادم، قائلا إنه "إذا حدث صدام كبير فلن تكون العاقبة جيدة على مستوى الثقة."

وأعرب سيادته عن أمله في أن يتسم الاجتماع بطابع الاتحاد والقيادة. وبالرغم من اختلاف الموقف الذي يمر به العالم عما تعرض له في عام ١٩٤٤، فمن الممكن أن تؤدي التغييرات المتفق عليها في لندن إلى نتائج تعادل التحول الاستراتيجي الذي حدث مع إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية قرب نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأعرب المدير العام عن أمله في أن يرى اتفاقا على خطوات محددة لبدء إصلاح النظام المالي الدولي، بما في ذلك تنظيم عمل الملاذات الضريبية وهيئات التصنيف الائتماني وصناديق التحوط، إضافة إلى الحصول على تأييد المجموعة لجدول أعمال صندوق النقد الدولي الذي يتألف من خمسة بنود.

وفي هذا الصدد قال سيادته: "لا أتوقع حدوث شيء جديد تماما. إنما أتوقع التزام قادة العالم باتخاذ خطوة إلى الأمام والتعجيل بتنفيذها."

وصرح الصندوق بأن التوقعات الحالية تشير إلى انكماش النشاط العالمي بنسبة تتراوح بين ٠,٥% و ١% في عام ٢٠٠٩ على أساس المتوسط السنوي ــ وهو أول تراجع بهذا الحجم منذ ستين عاما مضت. ولا يزال من المتوقع للنمو العالمي أن يسجل تعافيا متواضعا في العام القادم، شريطة اتخاذ خطوات شاملة على مستوى السياسات نحو استقرار الأوضاع المالية، وتوفير دعم كبير من المالية العامة، وحدوث تحسن تدريجي في أوضاع الائتمان، ووصول سوق المساكن الأمريكية إلى منتهى انخفاضاتها السعرية، وتحقق الأثر الوقائي للانخفاض الحاد في أسعار النفط وغيره من السلع الأولية المهمة.

ومع ازدياد طول الأزمة، تزداد معاناة بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل. وقد أقرض الصندوق حتى الآن مبلغ ٥٠ مليار دولار أمريكي لمساعدة عدد من البلدان المتأثرة بالأزمة وهو يجري محادثات لإقراض المزيد من الأموال في الوقت الراهن، الأمر الذي يمثل الدافع وراء سعي هذه المؤسسة متعددة الأطراف إلى تحقيق زيادة كبيرة في مواردها المتاحة للإقراض.

إصلاح شامل كبير في الإقراض من الصندوق

استكمالا للزيادة الكبيرة المقترحة في موارد صندوق النقد الدولي، أعلن الصندوق عملية كبرى لإجراء إصلاح شامل في كيفية تقديمه القروض للبلدان الأعضاء عن طريق إتاحة مبالغ أكبر للبلدان المستفيدة ووضع شروط القرض بما يتناسب مع درجات قوتها المختلفة وظروفها القُطْرية الخاصة.

وقد أعلن الصندوق في ٢٤ مارس الجاري إنشاء خط ائتمان مرن جديد للبلدان التي تتمتع بمستوى بالغ القوة من الأساسيات والسياسات الاقتصادية والأداء السابق في مجال تنفيذ السياسات. وبمجرد صدور الموافقة، يمكن صرف هذه القروض بالكامل ــ وهي تمثل نوعا من السياسة التأمينية لأصحاب الأداء القوي ــ عند الحاجة إليها بدلا من جعلها مشروطة بالتزام البلد المقترض باستيفاء أهداف معينة على مستوى السياسات على النحو المتعارف عليه في البرامج المدعمة بموارد الصندوق.

كذلك أعلن الصندوق الذي يضم ١٨٥ بلدا عضوا أنه يعتزم مضاعفة الحدود القصوى للاستفادة من موارده، وتقوية أداته التقليدية المعروفة باسم تسهيل الاستعداد الائتماني، وتبسيط شروط الإقراض. وجاري العمل أيضا على تنفيذ إصلاحات مكملة في أدوات الإقراض الميسر للبلدان منخفضة الدخل.

تغير هائل في فلسفة الصندوق

صرح السيد ستراوس-كان بأن الإصلاح الشامل لنظام الإقراض من الصندوق يمثل تغيرا جذريا في الفلسفة التي يعمل بها، نظرا لابتعاده عن عن الإصرار على شروط شاقة في بعض الأحيان للحصول على القروض مما كان يتسبب في إلصاق وصمة بالبلدان التي تقترض منه، لا سيما في آسيا وأمريكا اللاتينية.

ويجري تعديل شرطية الحصول على قروض من الصندوق حتى تتسنى مراقبة الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية المتفق عليها مع البلد المعني في سياق أوسع. وينطبق هذا التغيير على البلدان منخفضة الدخل أيضا.

وصرح المدير العام بأن إصلاحات نظام الإقراض سوف يتبعها المزيد من التغييرات في تمثيل البلدان لدى الصندوق، حيث يصبح لبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان منخفضة الدخل مساهمة أكبر في صنع القرار. وقال سيادته إنه يتوقع أن تطرح قمة مجموعة العشرين عملية إصلاح نظام الحصص الذي يحدد تمثيل البلدان الأعضاء.

وتسهم مجموعة العشرين بنسبة ٩٠% من إجمالي الناتج القومي، و ٨٠% من التجارة العالمية (بما في ذلك التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي)، كما يمثل سكانها ثلثي سكان العالم. وتضم المجموعة الأرجنتين والنمسا والبرازيل وكندا والصين وفرنسا وألمانيا والهند وإندونيسيا وإيطاليا واليابان والمكسيك وروسيا والمملكة العربية السعودية وجنوب إفريقيا وكوريا الجنوبية وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي الذي تمثله رئاسة المجلس الأوروبي لمتناوب عليها والبنك المركزي الأوروبي. ويشارك في اجتماعات مجموعة العشرين أيضا كل من مدير عام صندوق النقد الدولي ورئيس البنك الدولي، إلى جانب رئيسي اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة للصندوق ولجنة التنمية التابعة للبنك.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.